

المحاضرة السادسة : الفكر السياسي في العصر الحديث

عرفت الإنسانية في أوائل القرن الثامن عشر مرحلة حاسمة في تطور الأفكار والنظم السياسية بعد أن تجددت الدراسات في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي والحقوق والحريات العامة بحيث ارتدت شرعية الحكم إلى مصدرها الأصيل المتمثلة في إرادة الشعب بعدما كانت مستمدة من الذات الإلهية .

- أولا : الأسس الفلسفية للفكر السياسي في العصر الحديث وتتمثل في :

1 - العصر الطبيعي : فقد كان يحكم الأفراد قبل انضوائهم في المجتمع السياسي القانون الذي يؤمن للأفراد حقوقا طبيعية ويعد فلسفة عند اليونان وقانونا عند الرومان ودينا روحيا عند رجال الكنيسة في العصور الوسطى وعقلا في العصور الحديثة بعد اختفائه في القرن السادس عشر، وعادت الحاجة إليه في القرنين 17 و 18 الميلاديين وبصفة خاصة مع على يد المفكر "غروسيوس" 1583 - 1645 الذي أعطى أساسا جديدا للقانون الطبيعي من خلال ما يكتشفه العقل بعيدا عن الغيبات الدينية وعرفه بأنه : "القاعدة التي يوحى بها العقل القويم والتي بمقتضاها نحكم بالضرورة أن عملا ما يعد ظلما أو عدلا وفقا لموافقته أو مخالفته للمعقول "

وقد اتخذت فكرة العصر الطبيعي اتجاهين متباينين هما :

أ - الاتجاه المتفائل

ب - الاتجاه المتشائم

2- فكرة العقد الاجتماعي : ظهرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر وهي ليست جديدة بل لها تاريخ بعيد في الفكر السياسي ، غير أن الفضل يرجع إلى الفلاسفة السياسيين في العصر الحديث في تناولهم لها من منطلق جديد وأن أصل الدولة يعود لعقد بين الناس .

تقوم على فكرة أن تطور الحياة في العصر الطبيعي أفرز ظروفًا فرضت على الجماعة الاتفاق فيما بينها لإقامة نوع من التنظيم يحقق لها الاستقرار والأمن وذلك بموجب الاتفاق أو العقد ، وهي فكرة منشئة للدولة ترى أن العالم تاريخياً منقسم إلى فترتين متميزتين ، أولهما الفترة التي سبقت الدولة والثانية الفترة التي أعقبت قيام الدولة .

3 - الحق الطبيعي: وتعني وجود مجموعة من الحقوق والحريات التي يتمتع بها الأفراد وهي مبادئ خالدة وأولية ولدت مع الإنسان وهي منبثقة منه باعتباره كائناً اجتماعياً يدخل في علاقات اجتماعية مع غيره ، وهي سابقة في وجودها على وجود الدولة مما يجعلها تسمو عليها .

وبالتالي لا تستطيع النيل منها وما ظهور الدولة إلا لحماية هذه الحقوق و ما دامت هذه الحقوق سابقة على كل تنظيم سياسي فهي تخرج عن سلطات الدولة و يترتب عن ذلك احترام الدولة لهذه الحقوق، لتصبح هي القيد الوحيد لسيادة الدولة.